

المعانى و اراد بالبيان ما يشي علم المعاني لان ما ذكر من تعلقات
على المعاني وسياتي انه يتوهم ان المتأخر الى سوال وجواب
منشأ وهما اقتضا المصداق هذا على المفعول به فيما لم
الاحكام لا يقتضيه بان من جملة انه اذا قدم اعراب مبتدأ والثاني
لذا كان ظرفا او محروبا او قسما لا يعرب مبتدأ وان يوزن الفعل
له والثاني ان كان احد صيغ الايوزن الفعل لان كلامه هنا في
الثاني المفعول به لا مطلق الثاني كالفروع وكوجوب
ذكره وان حقاقة الانتقال بالعامد وكونه كالجزء منه وثانيتها
الفعل الثاني على التقدير السابق واعقابه عن الجوز
امضروب العبدان وجزءه العام من علامة التثنية
والجمع على اللقمة الفصحى ووجوب التأخير صريح بالوجوب
هنا وفقط الخلاف فيه دون الاولين وقول البعض للخلاف في
الاولين سبق فلم نأمله اسم مصدر عطف النوال اليه
ثم التباينة المستند الى على قول يتوهم مفعول به عن فاعله
فيما له دفعه يوهم نياجته عنه من غير تغيير لصيغة مع
ان تاييب الفاعل لا يدفع لان الفعل المغير واسم المفعول
وفي ارتفاع المصدر المفعول والاسم بان والتعقل المبني للمجهول
خلاف فقيده بالجمع مطلقا لان ما دفع الفاعل من فعله ووصف
لا يكون على صيغة ما يدفع المفعول والاصد لا تختلف صيغها
فلان نقلها لذكره ولان قد يلبس بالمصدر الرفع الفاعل وقيل
باجواز مطلقا والاصح الجواز حيثما لا يلبس كجيب من اكل الطعام
ببتوهم اكله ورفع الطعام بخلاف الملبس كجيب من ضرب
محروم على جواز ذلك يجوز ايضا اضافة المصدر لتاييب فاعله

فيكون

فيكون في محارفة كما يجوز جعلها اضعاف اليه المصدر في محارفة
على المفعولية والفاعل حذف من غير نية بشي عنه وعلى المنع
يتعين اضافة المصدر لما بعده على ان في محارفة على
المفعولية افاده في جمع الجامع على صيغة الاصلية هذا
كالصدر في ان المصداق المفعول فرع المصداق الفاعل وهو
من ههنا كجوز وقيل كالمصدر اصح من اي ولو تقدير كالتقدير
وقول مطلقا اي ما ضيفا او مقارنا كالتصريح ولو تقدير كالتقدير
وطلب تصحيح ظاهره ان لم يكن مكمورا وفي الاصل فان كان مكمورا
في الاصل فاما ان يقال بقدر ان المصدر الاصل ذهب وان يفسر
تعلم او يقال المراد المصدر ان لم يكن مكمورا في الاصل وقد ذكر
يقال في قوله واجعله من مضارع منفتح او المصدر هو المصدر
في لسان العرب ومنهم من يسمونه ومنهم من يفتح في
المفتل اللام ويقلب اليه الفاء فيقول في ربي عز وجل رب
بفتح الهمزة وقلب اليه الفاء فيحذف في المصداق الفاعل اللام ثلاث
لغات قال المصدر منفتح اي ولو تقدير كالتقدير كالتقدير
من الاختصاص وهو الاعتقاد وفي الاصل غير ان في المفعول بل يفت
له او يله على الاستنباط او التام في اي به ليعهد ان هذا
في المصداق لان تالي المطاوعة لا يكون تاييفا في المضارع بل يفت
فيه لزيادة صرف المضارع قبلها في تالي المطاوعة
في المضارع باق على ما كان عليه في المصداق الفاعل والمطاوعة
المطاوعة مع ان التام المطاوعة هي التثنية بنقمة الافتقار
نكلا التام المطاوعة فتسمى بالحق كذا في الشاطبي والمطاوعة
حصول الاثر من الاصل المضاف نحو علمته فتعلم والمصدر قد كلسر